HADITH

Uluslararası Hadis Araştırmaları Dergisi
International Journal of Hadith Researches
المجلة الدولية لأبحاث الحديث

Aralık / December / ديسمبر / 2024, 13: 330-361

مفهوم عَصبِ الجناية في سياق بيان علل الحديث

the Concept of "Asb al-Jināya" in the Context of Explaining Ḥadīth Defects

Hadis İlletlerini Açıklama Bağlamında "Asbu'l-Cinâye" Kavramı

مصعب حمود / Musab Hamod

Dr. Öğr. Üyesi, Sinop Üniversitesi İlahiyat Fakültesi, Sinop/Türkiye
Assistant Professor Dr., Sinop University Faculty of Theology, Sinop/Türkiye
musabhamod@sinop.edu.tr
ORCID: orcid.org/0000-0002-7681-2537
RORID: https://ror.org/004ah3r71

Makale Bilgisi | Article Information
Makalenin Türü | Article Type: Araştırma Makalesi / Researh Article
Geliş Tarihi | Received Date: 03.10.2024
Kabul Tarihi | Accepted Date: 17.12.2024
Yayın Tarihi | Published Date: 31.12.2024
Yayın Sezonu | Pub. Date Season: Aralık / December
DOI: 10.61218/hadith.1560794

Çıkar Çatışması | Competing Interests: Çıkar çatışması beyan edilmemiştir. / No conflict of interest declared.
Finansman | Grant Support: Bu araştırmayı desteklemek için dış fon kullanılmamıştır. / No external funding was used to support this research.
Atıf/Citation/اقتباس: Hamod, Musab. "مفهوم عَصبِ الجناية في سياق بيان علل الحديث". *HADITH* 13 (Aralık 2024), 330-361.
Etik Beyan/Ethical Statement: Bu çalışmanın hazırlanma sürecinde bilimsel ve etik ilkelere uyulduğu ve yararlanılan tüm çalışmaların kaynakçada belirtildiği beyan olunur/It is declared that scientific and ethical principles have been followed while carrying out and writing this study and that all the sources used have been properly cited. **(Musab Hamod)**
Yayıncı/Published by: Veysel Özdemir.
İntihal/Plagiarism: Bu makale, Turnitin yazılımınca taranmıştır. İntihal tespit edilmemiştir / This article has been scanned by Turnitin. No plagiarism detected / **انتحال**: تم فحص البحث بواسطة برنامج لأجل السرقة العلمية فلم يتم إيجاد أي سرقة علمية.

Bu makale Creative Commons Atıf-GayriTicari 4.0 Uluslararası Lisans (CC BY-NC) ile lisanslanmıştır / This work is licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC).

مفهوم عَصبِ الجناية في سياق بيان علل الحديث

د .مصعب حمود

الكلمات المفتاحية

الحديث
العلل
ابن القطان
عبد الحق
المصطلح
الجناية

الملخص

يتناول هذا البحث تعبير "عصب الجناية" ويشرح مفهومه في سياق التعبير عن علل الحديث واستكشاف مواطن ضعفِه، وتنبعُ أهميته من كون فهم هذا التركيب وتصور أبعادهِ وسيلة لفهم مُراد مَن استعمله من العلماء ولا سيّما أنَّه تعبير عريقٌ في المجازية ينقل هيئة العَصب ومعنى الجناية إلى سياق حديثيٍّ لم يوضع هذا التركيبُ له، ومثل هذه الاستعارات لا تأتي من فراغ ولا تدفع إليها رفاهيّة الأدب، إنما يستعملها العلماء في الأسلوب العلمي لشعورهم بأنها تؤدي غرضاً فريداً في التحديد والاستيعاب فضلاً عن قوة التصوير، فما دلالة هذا التعبير في سياق علل الحديث؟ وما فاعليته في تحديد موطن الضعف؟ ومن أشهر من استعمله من العلماء؟ وكيف استعملوه؟ أسئلة يهدف البحث للإجابة عنها، في منهج وصفي تحليلي، ومن نتائجه الكشف عن أول من استعمله وهو ابن القطان الفاسي (ت.628هـ/1230م) في تعقباته على القاضي عبد الحق الإشبيلي (ت.581هـ/ 1185م) وتأثر به علماء من بعده، وأنَّ لتعبير عصب الجناية قوةً في تحديد موضع الضعف المؤثر وحسماً في ذلك، وتعظيماً لمسؤولية حمل الحديث وروايته بوصف الخطأ فيه بالجناية ولو على سبيل المجاز.

the Concept of “Asb al-Jināya” in the Context of Explaining Ḥadīth Defects

Keywords:

Ḥadīth
Defects (ʿIlal)
Ibn al-Ḳaṭṭān
ʿAbd al-Ḥaḳḳ
Terminology
Jināya (Crime)

Abstract

This research explores the expression "Asb al-Jināya" and explains its meaning in the context of explaining ḥadīth defects and points of weakness. The importance of this term lies in understanding its dimensions, as it helps clarify the intent of the scholars who used it. The term is highly metaphorical, transferring the image of "binding" (ʿasb) and the concept of "crime" (jināya) from a social context to a ḥadīth-related one. Such metaphors are not used arbitrarily or for literary embellishment; rather, scholars employ them in scientific discourse because they perceive them as serving a unique purpose in precision and comprehension, alongside their vivid imagery. What is the meaning of this expression in the context of ḥadīth defects? How effective is it in identifying points of weakness? Who are the most prominent scholars who used it, and how did they employ it? This research aims to answer these questions using a descriptive and analytical methodology. The research reveals that the first scholar to use the term "Asb al-Jināya" was Ibn al-Ḳaṭṭān al-Fāsī (d. 628 AH/1230 CE) in his critiques of Qadi ʿAbd al-Ḥaḳḳ al-Ishbīlī (d. 581 AH/1185 CE), and that subsequent scholars adopted it. The term has proven to be powerful in pinpointing critical weaknesses and highlights the responsibility of narrating ḥadīth by metaphorically describing errors as crimes, emphasizing greater caution and accuracy.

مدخل

إن طرائق علماء الحديث وتعابيرهم المستخدمة في شرح العلل وبيان مواطن الضعف في الأحاديث يحتاج إلى عناية ولا يقل أهمية عن اكتشاف العلل ذاتها وتحديد مواضعها، ولا سيما إذا تواطأ لفيف من العلماء في أعصر مختلفة على استعمال تعبيرٍ بذاته، وتصير الحاجة أمس كلّما أغرق التعبير في المجازية وظهرت عليه ملامح الاستعارة كما في تعبير "عصب الجناية" موضع البحث، والذي استعمله عدد من علماء الحديث بدءاً من ابن القَطَّان الفاسي (ت.628هـ/ 1230م) _فيما وجدتُ_ وانتهاء بعلماء عصرنا في تحديد من تسبب بضعف الحديث، وهو تعبير مستعار من هيئة اجتماعية عرفية قديمة عند العرب أن تُربَطَ عصابة على رأس الجاني تُعلِمه وتدلُّ عليه، فما دلالة هذا التعبير في سياق علل الحديث؟ وما فاعليته في تحديد موطن الضعف؟ ومن اشتهر باستعماله من العلماء؟ وكيف استعملوه؟ وهي أسئلة يهدف البحث للإجابة عنها وتسليط الضوء على هذا التعبير الذي ينبغي أن يُعد مصطلحاً إذا اعتبرنا الاصطلاح يكفي فيه اتفاق طائفة من علماء الفن على استعماله، أو على الأقلِّ شبه مصطلح إذا كان الاصطلاح لا بد فيه من توارد أكثر علماء الفن على استعماله.

ولم أجد من تطرَّق من قبلُ لشرح مفهوم عصب الجناية من الباحثين، وإن كان ثمة دراسةٌ قيِّمةٌ بعنوان "مسلك المحدّثين في تعصيب جناية الخبر بأحد الرواة أو تخليصه من عهدته، دراسة نظرية تطبيقية" لمؤلفها بليغ العطَّاب، مكتبة الغانم (2021م)، لكنه تعامل مع تركيب عصب الجناية على أنَّه تعبير مألوف كما تعامل معه العلماء والشيوخ الذين استعملوه وسيرد ذكرهم في مقالتي هذه، فلم يتعرَّض لشرحه وتطوره الدلالي وانتقاله من المجال الأدبي والاجتماعي إلى المجال الحديثي والعلماء الذين استعملوه وكيفية استعمالهم له، فبحثه ليس في مصطلح تعصيب الجناية تحديدًا، ولكنَّه في إلحاق ضعف الحديث بأحد الرواة وإناطة العلة به عند المتقدّمين من المحدّثين، والذين لم يكونوا يسمّون هذا الفعل تعصيب الجناية أصلاً، إنما سمّاه الكاتب كذلك اقتداءً بالمتأخِّرين ممَّن استعملوه، فقدّم بفضيلة المتقدِّمين من المحدِّثين وسعة علمهم، ثم انتقل إلى بيان أنواع الأخطاء في السند والمتن، ثم نماذج من إلحاق المتقدّمين للجناية بأحد الرواة، ثم نماذج من تخليص المحدثين للراوي من عهدة الخبر أي دفع تهمة إضعاف الحديث

عنه، ثم نماذج من اختلاف العلماء وترددهم في إلحاق الضعف بأحد الرواة، ثم الأثر الحكمي لتبرئة الراوي من جناية الخبر، وأخيرًا دراسة تطبيقية في أحاديث عبد الله بن صالح كاتب الليث.

ويختلف بحثي عنه، بأنني أفسر هذا التعبير "عصب الجناية" وانتقاله المجازي إلى علم الحديث وأستعرض استعمالَ العلماء لهذا التعبير تحديدًا، أي ليس بحثي في مطلق إلحاقهم الضعف بأحد الرواة وإنما في استعمالهم لهذا التعبير بالذات عند إلحاقهم الضعف بهِ، كما أرصد فاعلية هذا التعبير وجدواه في إناطةِ الضعف والعلة مقارنةً مع التعابير الأخرى التي استعملها المتقدِّمون.

أمّا كتب المصطلحات الحديثية التي هي مظان وجود أمثاله فلم تتناوله، علمًا أنَّ الأبحاث الجامعة للمصطلحات على نوعين منها ما جمع المصطلحات المتداولة المعروفة كمعجم المصطلحات الحديثية للأستاذ الدكتور محمود الطحان وآخرين في مجلة جامعة الكويت 1998م، جمع فيه مئة وخمسة وثلاثين مصطلحاً زاد فيه على من سبقه في جمع مصطلحات الحديث كأستاذنا الدكتور نور الدين عتر رحمه الله، لكن عند النظر في مصادر الطحَّان وفريقه يُرى أنهم اقتصروا على عشرين كتابًا من كتب مصطلح الحديث المتقدم منها والمتأخر، ولذلك قلَّ في ذلك العمل ورود مصطلحات خاصة لمؤلف أو مجموعة من المؤلفين، إنَّما هو لما اشتهر من المصطلحات، وذَكَر في مقدَّمته أنَّه يصوغ التعريف للمصطلحات التي لم يُعرِّفها المتقدمون والمتأخرون "وذلك بناء على واقعها وحقيقتها"،[1] فيستفاد منه أنَّه يعد في المصطلحات ما توارد العلماء على استعماله وإن لم يُعرِّفوه، وأوسع منه وأشمل كتاب معجم مصطلحات الحديث لسيد عبد الماجد الغَوري، دمشق 2007م، قال في مقدمته: "أودعت فيه على الترتيب الألفبائي خلاصة جميع مصطلحات علوم الحديث، ومصطلحات الأئمة الخاصة في كتبهم سواء في كتب المتون الجامعة للروايات أو كتب الرجال"،[2] وقد شملت مصادره مئتين وأربعة وثلاثين مصدراً، فلم يقتصر على المعروف المتداول بل أورد فيه النادر والعارض من قبيل "طيرٌ طرأ علينا"[3] في التعبير عن ضعف الراوي ونحو ذلك ممَّا لم يستعمله إلا واحد وربَّما

[1] محمود أحمد طحان وآخرون، "معجم المصطلحات الحديثية"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية* 13/ 36 (1 يناير، 1998)، 97.

[2] سيد عبد الماجد الغَوري، *معجم المصطلحات الحديثية* (دمشق: دار ابن كثير، 2007)، 8.

[3] الغَوري، *معجم المصطلحات الحديثية*، 477.

مرة واحدة، وبالقياس على هذا يكون عصب الجناية أولى بالذكر والعناية لتمالؤ لفيف من العلماء عليه ومجازيته وقوته التصويرية.

واتبعت في هذا الsبحث المنهج الوصفي التحليلي، فعرفت بعصب الجناية مفردًا ومركبا لغة واصطلاحًا، ثم عرضت استعمال ابن القَطَّان الفاسي له باعتبار أنَّه أول من استعمله في سياق تعليل الحديث في تعقباته على القاضي عبد الحق الإشبيلي (ت.581هـ/ 1185م)، ثم إلى نماذج من استعمالات العلماء له من بعده حتى عصرنا الراهن تأثراً بابن القطان، وختمت بذكر تعابير مشابهة له في معنى إناطة العلة بمسبِّبها استعملها علماء الحديث.

وانتهيت إلى نتائج أهمها فعالية هذا التعبير في تحديد موضع الضعف المؤثر وحسمه في ذلك بما تحمله كلمة العصب من دلالة لغوية، وبما يحمله تركيب عصب الجناية من دلالة عرفية، وشموله لحالات أوسع من التعابير التي استعملها العلماء في معناه إذ يشمل بلاء الضعيف ووهم الثقة والصدوق، كما تضيف كلمة الجناية بمخزونها اللغوي تحميلاً للمسؤوولية ولو على الصدوقين بخلاف قولهم أخطأَ ووَهم، وإن كانت الجناية مجازيّةً في هذا السياق.

1. مفهوم عصب الجناية:

عصب الجناية تركيب إضافي من كلمتي العصب والجناية سأتناوله في اللغة مفرداً ومركّباً ثم المقاربة الاصطلاحية له.

1.1. عصب الجناية لغة

العصب مصدر عصَبَ، وهو ربطُ شيءٍ بشيءٍ، يقال: عَصَبَ رأْسَه، وعَصَّبَه تَعْصيباً: شدَّه، والعِصابةُ العِمامة،[4] قال ابن فارس (ت.395هـ/ 1004م): "العين والصاد والباء أصل صحيح واحد، يدلُّ على ربط شيء بشيء، مستطيلًا أو مستديرًا، ثم يفرَّع ذلك فروعًا، وكله راجع إلى قياس واحد"،[5] فذكر أن العِصابة تكون للرأس من صداعٍ وغيره، والعِصابُ ما شُدَّ به غير الرأس.

[4] محمد بن مكرم ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، 1994)، 1/ 602.

[5] أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي ابن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، تحقيق عبد السلام هارون (بيروت: دار الفكر، 1979)، 1/ 336.

فهذه حقيقة العصب والتعصيب الحسيّة، ولكن العرب استعملتها مجازاً في الأمور المعنوية أيضاً، ومن ذلك قول عُتبة بن ربيعة (ت.2هـ/ 624م) لكفار قريش بعد نجاة القافلة يحثهم على الرجوع: اعصبوها برأسي، ففي حديث غزوة بدر: ثم قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: إن يكن في القوم أحدٌ يأمر بخير، فعسى أن يكون صاحبَ الجمل الأحمر. فجاء حمزةُ فقال: هو عتبة بن ربيعة، وهو ينهى عن القتال، ويقول لهم: يا قوم، إني أرى قوما مستميتين لا تصلون إليهم وفيكم خير، يا قوم اعصبوها اليوم برأسي، وقولوا: جبُن عتبة بن ربيعة" رواه أحمد (ت.241هـ/ 855م)،[6] ورجاله ثقات.[7]

وذكر الخطابي (ت.388هـ/ 988م) أنه أراد أن يعصبوا السُّبَّةَ التي تلحقهم من ترك الحرب والجنوح إلى السلم برأسه،[8] وقال ابن الأثير (ت.606هـ/ 1210م): "أَي اقْرنوا هذِه الحالَ بِي وانسُبُوها إليَّ وإن كانت ذميمةً".[9]وهذا المعنى المجازي للعصب هو الذي يخدمنا في نطاق بحثنا هذا.

وأمَّا الجناية فهي الجَريرة، قال الخليل: "جنى فلان جناية، أي: جرَّ جريرةً على نفسه، أو على قومه"،[10] ثم ذكرَ أنَّ الجَنى هو الرُّطَب والعسل أيضاً وكل ثمرة تُجتنى. وصنع ابن فارس عكس ما صنع الخليل فابتدأ بالجنى الذي هو الثمر ثم حمل عليه الجناية، قال:"الجيم والنون والياء أصل واحد، وهو أخذ الثمرة من شجرها، ثم يحمل على ذلك"،[11] وذكر من المحمول عليه: جنيتُ الجناية.

[6] أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ابن حنبل، *مسند الإمام أحمد بن حنبل*، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، 260.

[7] ينظر: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، تحقيق حسام الدين القدسي (القاهرة: مكتبة القدسي، 1994)، 76. قال: "رواه أحمد والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير حارثة بن مُضَرِّب وهو ثقة".

[8] حمد بن محمد الخطابي، *غريب الحديث*، تحقيق عبد الكريم الغرباوي (دمشق: دار الفكر، 1982)، 1/ 389.

[9] المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق طاهر الزاوي – محمود الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية، 1979)، 3/ 244.

[10] الخليل بن أحمد الفراهيدي، *كتاب العين*، تحقيق مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت)، 6/ 158 (جنى).

[11] ابن فارس، *معجم مقاييس اللغة*، 1/ 482 (جنى).

وقد جرى استعمال هذا التركيب بشقَّيه العصب والجناية على الوجه المجازي المعنوي الموافق لاستعمال عتبة بن ربيعة الآنف، وجاء في جمهرة الأمثال: "فُلَانٌ مُعمَّمٌ أَي سيِّدٌ يُعصب بِرَأْسِهِ كلُّ جِنَايَة تجنيها عشيرته"،[12] ويُفهم من كلامه توجه الجناية في العرف إلى الجرائر العظام كالقتل ونحوه.

2.1. عصب الجناية في علم الحديث

لم أقع على تعريف محدد له، ويترجح لي أنه شِبهُ مصطلحٍ حيث استعمله جمع من علماء الحديث ـكما سيأتيـ في عصور متفرقة في معناه المجازي ذاته، ولكن لم يضعوا له حدّاً، ويُمكن أن نضع له تعريفاً يستقى من كلامهم واستعمالهم فأقول:

عصب الجناية: هو ربطُ ضعف الحديث بأحدِ رواتِه دون سائرهم.

أي أن يُحمَّل ذلك الراوي جريرةَ الضعف والعلّة، وفي ضوء هذا التعريف يمكن أن يكون هناك أكثر من راو ضعيف لكن تُعصَّب الجناية بالأضعف منهم، أو بمن وقع منه السبب الذي أعلَّ به الحديث وإن لم يكن الراوي ضعيفًا.

2. عصب الجناية في تعقبات ابن القطَّان على القاضي عبد الحق

يترجح لدي بعد البحث أنَّ أوَّل مَن استعمل هذا التركيب المجازي (عصب الجناية) في سياق تعليل الأحاديث هو ابن القطّان الفاسي، في عدة مواضع من كتابه بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، في معرض تعقُّباته على القاضي عبد الحق الإشبيلي في أحكامه الوسطى،[13] ففي باب سماه: "ذكر أَحَادِيث أعلها بِرِجَال وفيهَا من هُوَ

[12] الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري، *جمهرة الأمثال* (بيروت: دار الفكر،، د.ت)، 1/ 336.

[13] أحكام عبد الحق الوسطى ربما ذكرها بعض العلماء باسم الكبرى أيضاً، كما قال الذهبي في السير: "وصنف الحافظ القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي الفاسي المشهور بابن القطان كتابا نفيسا في مجلدتين سماه: الوهم والإيهام، فيما وقع من الخلل في الأحكام الكبرى لعبد الحق يناقشه فيه فيما يتعلق بالعلل وبالجرح والتعديل، طالعته، وعلقت منه فوائد جليلة"، ينظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون (بيروت: الرسالة، 1985)، 21/ 200.

مثلهم أَو أَضْعَف أَو مَجْهُول لَا يعرف" انتقد على الإشبيلي أنّه يعلُّ الأحاديث برجل وفي سنده من هو مثله أو أضعف منه ممن يحتمل أن يكون هو أصل العلة في الحديث لا مَن نبَّه عليه.[14]

واستعرض أكبر الأسباب التي أوقعت القاضي عبد الحق في هذه القضية، أن الحديث قد يذكره ابن عَديٍّ أبو أحمد الجرجاني (ت.366هـ/ 976م) في كامله في ترجمة راويين ضعيفين فلا يذكر عبد الحق إلا أحد الموضعين،[15] إمّا اكتفاءً وإما سهواً عن الموضع الآخر الذي يحتمل أن تكون العلة الحقيقية منه، قال: "فهو بفعله هذا يعصب الجناية برأس أحدهما، ولعلَّ الذي اعترى الخبر من وهم أو وضع أو زيادة أو نقص من غيره لا منه، وربَّ ملومٍ لا ذنب له".[16]

مثالاً على ذلك قول القاضي عبد الحق في الأحكام الوسطى: "وذكر الدارقطني من حديث الوليد بن محمد المُوقَّري قال حدثنا الزهري أخبرني سالم بن عبد الله أنَّ عبد الله بن عمر أخبره أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبِّر يوم الفطر من حين يخرجُ من بيته حتى يأتيَ المصلَّى.[17] رواه الدارقطني. الموقَّري ضعيف عندهم".[18]

---

[14] علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*، تحقيق حسين آيت سعيد (الرياض: دار طيبة، 1997)، 88.

[15] اعتمد القاضي عبد الحق في تعليل الأحاديث على أئمة في هذا الشأن سمى منهم في مقدمته ابن عدي والدارقطني وابن أبي حاتم، وقال: "وكثيرًا ما أخذت من كتاب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثًا وتعليلًا". ينظر: عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، *الأحكام الوسطى*، تحقيق حمدي السلفي – صبحي السامرائي (الرياض: مكتبة الرشد، 1995)، 1/ 67.

[16] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 89 وكرر هذا المعنى في أواخر الكتاب 5/ 356 ، فقال: "وَقد يكون من الْأَحَادِيث مَا يذكرهُ أَبُو أَحْمد فِي بَاب رجل ويضعف الْخَبَر بِهِ، ويذكره أَيْضا من بَاب آخر مِمَّن رَوَاهُ عَنهُ، ويجيز أَن تكون الْجِنَايَة مِنْهُ، فيخفي ذَلِك على أبي مُحَمَّد، فيعصب الْجِنَايَة بِأَحَدِهِمَا وَلَا يعرض للْآخر، وَلَا يذكر أَنه من رِوَايَته.".

[17] أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرك وأشار إلى ضعف الموقري وموسى بن محمد في سنده وأنه حديث غريب الإسناد لكنه ذكر أنها سنة تداولها أئمة الحديث وصحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة يعني موقوفة، وكذلك البيهقي قال إن المحفوظ وقفه، ينظر: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، *سنن الدارقطني*، تحقيق شعيب الأرنؤوط، آخرون (بيروت: الرسالة، 2004)، 2/ 308 (1714)؛ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحاكم، *المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي*، تحقيق مصطفى عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، 1/ 437 (1105)؛ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، *السنن الكبرى*، تحقيق محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 2003)، 3/ 395.(6131)

[18] الإشبيلي، *الأحكام الوسطى*، 1/ 74.

فحذف القاضي عبد الحق سند الدارقطني (ت.395هـ/ 995م) كله حتى الموقري الذي أظهره ليعصب به الجناية ويعلِّق الضعف عليه وهو ضعيف حقاً،[19] ولكن من المحتمل أن يكون وراء الموقري فيما حُذِف من السند من هو أضعف منه وأجدر أن يحمَّل جريرة الضعف، وهذا الذي انتقده ابن القطّان عليه فقال: "كان إذا ظفر من الإسناد بضعيف عصبَ الجناية برأسه، ولم ينظر سائرهم وأعرض عنهم وإن كان لا يعرفهم".[20]

وسند الحديث كاملاً عند الدارقطني هكذا: "حدثنا أبو عبد الله الأيلي محمد بن علي بن إسماعيل ثنا عبيد الله بن محمد بن خُنَيس ثنا موسى بن محمد بن عطاء ثنا الوليد بن محمد نا الزهري أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر أنَّ عبد الله بن عمر أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر يوم الفِطر... " الحديث.[21]

فنبّه ابن القطان إلى موسى بن محمد بن عطاء أبي الطاهر الراوي عن الوليد بن محمد الموقَّري وذكر جملة من أقوال علماء الجرح والتعديل فيه أنه كان يكذب ويُغرب ويسرقُ الحديث ويأتي بالمناكير والأباطيل،[22] ثم قال: "ولا أَدْرِي لماذا حمَل على الموقّري دون أبي الطَّاهِر؟.. واقتطاع الإِسْنَاد من الموقري تبرئة لأبي الطَّاهِر، وما أرَاهُ فعل ذلك إِلَّا وهو لا يعرفهُ، وحسَّن به الظَّن، ولم يبحث عنه".[23]

[19] الوليد بن محمد القرشي (مولى بني أمية) الموقري الشامي، والموقري نسبة إلى الموقر حصن بالبلقاء ويكنى أبا بشر أيضاً، قال ابن معين وابن المديني: "ليس بشيء"، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة الرازي، وعن النسائي: متروك الحديث، لكن نقل الذهبي عن أبي زرعة الدمشقي أنه لم يزل حديثه مقاربًا. وخلص ابن حجر إلى أنه متروك. ينظر: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري ابن معين، *تاريخ ابن معين برواية ابن محرز*، تحقيق محمد القصار (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1985)، 1/ 52؛ علي بن عبد الله بن جعفر السعدي ابن المديني، *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*، تحقيق موفق عبد القادر (الرياض: مكتبة المعارف، 1983)، 123؛ عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي الرازي، *الجرح والتعديل* (حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف، 1952)، 9/ 15؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*، تحقيق علي البجاوي (لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963)، 4/ 346؛ أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، *تقريب التهذيب*، تحقيق محمد عوامة (سورية: دار الرشيد، 1986)، 583.

[20] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 200.

[21] الدارقطني، *سنن الدارقطني*، 308 (1714).

[22] وكذلك خلص الذهبي في المغنى إلى أن أبا الطاهر موسى بن محمد الدمياطي كذاب متهم. ينظر: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، *المغني في الضعفاء*، تحقيق نور الدين عتر (قطر: دار إحياء التراث، د.ت)، 2/ 686.

[23] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 200.

ويمكن أن يجاب عنه بأنَّ عبد الحق الإشبيلي اكتفى بملاحظة ابن عدي أنَّ البلاء من الموقري، فقد قال ابن عدي في ترجمة أبي الطاهر موسى بن محمد: "وأَبُو طاهر مقدسي روى عن الموقري، عنِ الزُّهْريّ، عَن أَنَس أحاديث مناكير وليس البلاء فِي هَذِهِ الأحاديث عنِ الزُّهْريّ من أَبِي الطاهر إنما البلاء من الموقَّري، والموقري وأبو طاهر هذا ضعيفان"،[24] فهذا نص من ابن عدي يحصر البلاء بالموقري وأن أبا الطاهر زيادة في البلاء لا غير، فلو صح انتقاد ابن القطان لكان أولى أن يوجه لابن عدي لا لعبد الحق الإشبيلي فإنه مقلد لابن عدي فيه.

وأيّاً كان فإن ابن القطَّان يرفضَ فكرةَ أن يُهمل ذكرُ الضعيف الآخر اكتفاءً بالأول، وأن يُعتذرَ لعبد الحق به، قال: "وهذا عذرٌ ضَعِيف، فَإِنَّهُ قد يُعِلُّ الخبر بمن لا يراهُ غيره عِلّةً لهُ وَيترك من هو عِنده عِلّة، فقد التحقَ عمله هذا من هذا الوجه برميه الأخبار بالضعف من غير أَن يَذكر عللَها"،[25] وظاهرٌ أنه تعسُّفٌ في الإلحاق في مثل قضية الموقري، لأنه متفق على ضعفه فاقتصار عبد الحق على عصب الجناية به يعني أنه ذكر علة معتبرة للضعف في الخبر ولم يهملها، كما أن منهج عبد الحق الاختصار لا التطويل وهو ممّا أخذه الذهبي على ابن القطان في مطلع مختصره على البيان، قال: "ولم يصب في أماكن، وغلط فيها، وألزمَ أبا محمد ـيعني عبد الحقـ بتطويل الكلام عن الأصل بما لا يناسب الأحكام المختصرة التي بلا أسانيد ".[26]

واستعمل ابن القطان المصدر أحيانا (تعصيب الجناية) من فعل عصّب المضعف، فقال في حديث خرَّجه عبد الحق من طريق الدارقطني من حَدِيث عمار بن يَاسر، وَعلي بن أبي طَالب، أَنَّهُمَا سمعا رَسُول الله صلى الله عليه وسلم: "يكبر فِي دبر كل الصَّلَوات المكتوبة من صلاة الفجر غَداة عَرَفَة إلى صَلاة العصر آخر أَيَّام التَّشْرِيق"،[27] ثم قال عبد الحق فيه: "في إِسناده جابر بن يزيد الجُعْفِيّ، وقد اختُلف عليه".[28]

[24] أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، تحقيق عادل عبد الموجود – علي معوض (بيروت: الكتب العلمية، 1997)، 65.

[25] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 89.

[26] شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، *الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام*، تحقيق خالد المصري (القاهرة: الفاروق الحديثة، 2005)، 23.

[27] الدارقطني، *سنن الدارقطني*، 389.

[28] الإشبيلي، *الأحكام الوسطى*، 1/ 79.

فقوله في إسناد جابر يشي بأنَّ العلة منه فتعقَّبه ابن القطان بأنه وإن كان الحديث ضعيفاً إلا أنه لا يتعين الحملُ فيه على جابر، فقد رواه الدارقطني من طريق سعيد بن عثمان عن عمرو بن شِمْر عن جابر الجعفي عن أبي الطُّفَيل عنهما، وعمرو أشد ضعفاً، ثم قال: "فعلى هذا لا ينبغي تعصيبُ الجناية في هذا الحديث برأسِ جابر الجعفي، فإنَّ عمرو بن شِمر ما في المسلمين من يقبلُ حديثه، وسعيد بن عثمان الراوي لهذا الحديث عنه لا أعرفه".[29]

وهذا التعقُّب من ابن القطان في محلِّه؛ أيَّده ابن الملقِّن في البدر المنير فقال إنّ عبد الحق أعله بجابر الجعفي وأنكر عليه ابن القطان بأنه ما ينبغي تعصيب الجناية برأس جابر مع وجود عمرو بن شِمر المتروك وجهالة سعيد، وأنَّ الأمر كما قال ابن القطّان،[30] وكذلك ابن حجر في التلخيص : "وفي إسناده عمرو بن شِمر وهو متروك، عن جابر الجُعفي وهو ضعيف".[31]

ومن المحتمل أن يكون عبد الحق الإشبيلي اطلع على اختلاف في الحديث على جابر فعصب الجناية به، ولكن لم يُعرَف أن جابراً الجعفي اختلف عليه فيه، وإنما للحديث طريق آخر أخرجه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن سعد المؤذن عن فِطْر بن خليفة عن أبي الطفيل عنهما، وصحَّح إسناده وتعقبه الذهبي بأنه واهٍ وكأنّه موضوع،[32] والعلة فيه من عبد الرحمن بن سعد المؤذن وهو ضعيف[33] له مناكير والقول بأنه واهٍ من هذا الطريق أولى من القول بوضعه،[34] قال البيهقي بعد أن ساق إسناد عبد الرحمن المؤذن عن فِطرٍ عن أبي الطُّفيل: "وهذا الحديث مشهور بعَمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، وكلا الإسنادين ضعيف، وهذا أمثلهما"،[35] يعني إسناد ابن المؤذن، ووافق النوويُّ

[29] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 104.

[30] سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري ابن الملقن، *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*، تحقيق مصطفى أبو الغيط، آخرون (الرياض: دار الهجرة، 2004)، 5/ 92.

[31] أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*، تحقيق حسن قطب (القاهرة: مؤسسة قرطبة، 1995)، 2/ 176.

[32] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي*، 439.

[33] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ٣٤١.

[34] أنس الجاعد،"مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الذهبي بالوضع "، *الشرقيات* 4/ 10 (30 ديسمبر، 2018)، 1402.

[35] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، *معرفة السنن والآثار*، تحقيق عبد المعطي قلعجي (كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، 1991)، 5/ 107.

(ت.676هـ/ 1277م) البيهقيَّ في تضعيف الإسنادَين وقال بعد أن ساق كلمة الآنفة: "هذا كلام البيهقي وهو أتقن من شيخه الحاكم وأشد تحريًّا".[36]

وقد استعمل ابن القطان الجناية من دون لفظ التعصيب في مواضع أكثر بصيغ مختلفة بنحو الجناية من فلان، ولا يدرى ممن الجناية، ولعل الجناية منه ونحوها في ثمانية عشر موضعا من كتابه.[37]

وبالجملة فإنّ مذهب ابن القطان كما صرّحَ به وبالاستقراء لكتابه أيضاً أنه إذا اجتمع ضعيفان أو أكثر في إسناد فيجب تبيين حال كل منهما على حِدة ولا يُنص على ضعف واحد دون آخر حتى لا يُتوهم سلامة الآخر من الجرح، وحتى لا يظن أن العلَّة في هذا الحديث مقصورة على المنصوص عليه.[38]

3. نماذج من استعمال العلماء لتعبير عصب الجناية بعد ابن القطان

وقفت على أن عددا من العلماء استعملوا هذا التعبير على خطا ابن القطان، منهم من المتأخرين عنه ومنهم من عصرنا هذا من المخرّجين والمحققين، وقد ظهر في الجميع أن تعبير عصب الجناية تسرب إلى قاموسهم التعبيري من تأثرهم بابن القطان.

1.3. استعمال الحافظ مُغَلْطاي (ت.762هـ/ 1361م) لتعبير عصب الجناية :

استعمل الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قَليج هذا التعبير في مواضع من شرحه لسنن ابن ماجه منها على سبيل المثال في حديث يونس بن الحارث الطائفي عن إبراهيم بن أبي ميمونة عن أبي صالح عن أبي هريرة: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نزلت في أهل قُباء ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [التوبة: 108]، قال: كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية".[39]

---

[36] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *المجموع شرح المهذب* (القاهرة: المنيرية، 1928)، 5/ 35.

[37] ينظر: ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 2/ 58، 3/ 89، 3/ 101، 3/ 102، 3/ 108، 3/ 116، 3/ 127، 3/ 135، 3/ 172، 3/ 186، 3/ 198، 3/ 191، 3/ 193، 3/ 207، 3/ 221، 3/ 245، 5/ 84، 5/ 375.

[38] إبراهيم بن الصديق الغماري، *علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي* (المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1415)، 2/ 197.

[39] أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي حديث غريب من هذا الوجه وفي الباب عن أيوب وأنس بن مالك ومحمد بن عبد الله بن سلام، ينظر: سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني أبو داود، *سنن أبي داود*، تحقيق شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قرة بللي (بيروت: دار

ذكر الحافظ مغلطاي في شرحه على ابن ماجه تضعيفَ ابن القطان لهذا الإسناد بكلامهم في يونس بن الحارث وجهالة إبراهيم بن أبي ميمونة، ونقل قوله: "والجهل بحال إبراهيم كاف في تعليل الخبر"،[40] ثم اعترض عليه فقال: "وفيه نظر لكونه قد عصب الجناية برأس إبراهيم، وليس كذلك فإنّه ممن ذكره أبو حاتم البستي في كتاب الثقات،[41] فذهب ما توهمه من جهالة حاله".[42]

وفي قول مغلطاي نظر؛ لأن ابن القطان لم يقصد عصب الجناية برأس إبراهيم دون غيره ولكنه لما ساق الأقوال في يونس بن الحارث الذي أكثر علماء الجرح والتعديل على تضعيفه لكن اختلف قول ابن معين فيه فضعفه مرة وروي عنه أنه قال مرة لا بأس به يكتب حديثه،[43] فلأجل ذلك قال ابن القطان جهالة إبراهيم كافية في تعليل الخبر، وهو يقصد بهذا الإسناد على فرض سلامةِ يونس بن الحارث وقبول حديثه، واعتراضًا على عبد الحق في السكوت عنه، ثم هل ذِكرُ ابن حبان لرجل في الثقات كافية في إزالة الجهالة عنه؟ مع ما عُرِف من تساهله أو ما خرَّج ابن حجر عليه شرطه أنَّه إذا لم يكن في الراوي المجهول الحال جرح ولا تعديل، وكان كلٌّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو ثقة عنده، قال "وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذا حاله"،[44] علماً أن يونس بن الحارث الطائفي ذكره ابن حبان في المجروحين أيضاً، فقال: "سيء الحفظ كثير الوهم يروي عن الثقات الأشياء المقلوبات لا

الرسالة العالمية، 2009)، "الطهارة"، 23 (44)؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، *سنن الترمذي*، تحقيق أحمد شاكر وآخرون (مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1975)، "تفسير القرآن"، 10 (3100)؛ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، *سنن ابن ماجه*، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون (دار الرسالة العالمية: بيروت، 2009)، "الطهارة وسننها"، 29 (357)؛ وله شواهد لا تخلو من ضعف منها ما أخرجه أحمد وابن خزيمة وغيرهم من طريق شُرَحبيل بن سعد عن عُوَيم بن ساعدة الأنصاري مرفوعا. قال الهيثمي: "فيه شرحبيل بن سعد ضعفه مالك وابن معين وأبو زرعة ووثقه ابن حبان"، يُنظر: ابن حنبل، *مسند أحمد*، 24/ 235 (15485)؛ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري ابن خزيمة، *صحيح ابن خزيمة*، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت)، 1/ 45 (83) فالحديث حسن لغيره.

[40] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 4/ 106.

[41] أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البُستي ابن حبان، *الثقات* (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، ١٩٧٣/ ١٣٩٣)، 6/ 19.

[42] علاء الدين بن قليج مُغَلْطَاي، *الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجة الإمام*، تحقيق أحمد أبو العينين (الدقهلية: دار ابن عباس، ٢٠٠٧/ ١٤٢٧)، 1/ 250.

[43] ابن القطان، *بيان الوهم والإيهام*، 4/ 103.

[44] نقله عنه تلميذه السخاوي في شرح الألفية. شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي، *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*، تحقيق علي حسين علي (مصر: مكتبة السنة، 2003)، 1/ 56.

يعجبني الاحتجاج بما وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات"،[45]فلم يقع المجهول (إبراهيم بن أبي ميمونة) بين ثقتين، فليُنظر بأي قرينة ذكر ابن حبان إبراهيم في الثقات؟

على أنَّ كلام مغلطاي يبيِّن من أين تسرَّب لقاموسه تعبير عصب الجناية وأنّه اقتبسه من كتاب ابن القطان وتأثر به.

وقد تكرر من الحافظ مغلطاي استعماله لتعبير عصب الجناية في ثلاثة مواضع أخرى من كتابه شرح ابن ماجه،[46]وفي موضع من إكمال تهذيب الكمال.[47]

2.3. استعمال المُناوي محمد عبد الرؤوف (ت.1031هـ/ 1621م) لتعبير عصب الجناية

استعمل المناوي تعبير عصب الجناية في أثناء بيانه لحكم حديث "إنَّ لله تعالى مئةَ خُلُق"، الذي رواه البيهقي في الشعب وغيره، من طريق عبد الواحد بن زيد عن عبد الله بن راشد مولى عثمان بن عفان عن عثمان، فذكر المناوي افتراقهم في مناط تعليل الخبر، فأما البيهقي فقال: "هكذا رواه عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد وليس بالقوي في الحديث وقد خولف في إسناده ومتنه"،[48] وأمّا الهيثمي حين عزاه بنحو لفظه إلى أبي يعلى قال: "في إسناده عبدُ الله بن راشد وهو ضعيف"،[49] ثم ذكر المناوي ما نُقِل من ترك عبد الواحد بن زيد، ثم قال: "وعبد الله بن راشد ضعَّفوه، وبه أعلَّ الهيثمي الخبر كما تقرر لكنَّه عصب الجناية برأسه وحدَه فلم يُصِب"،[50] يعني كان ينبغي للهيثمي أن يشير إلى ضعف عبد الواحد بن زيد أيضاً، لكن تعقبه الغماري بأن هذا ليس بلازم لأن مخرج الحديث عبد الله بن راشد ثم

---

[45] أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي ابن حِبّان، *كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*، تحقيق محمود زايد (حلب: دار الوعي، 1976)، 3/ 140.

[46] يُنظر: مُغَلْطَاي، *الإعلام شرح ابن ماجه*، 1/ 325، 3/ 158، 4/ 98.

[47] ينظر: علاء الدين بن قَليج مُغَلطاي، *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، تحقيق محمد عثمان (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011)، 4/ 259 قال ثَمَّ: "وقد أضاف الرازي الجناية فيه إلى الزهري نفسه، فلأي شيء تعصب به الجناية؟" يعني لأي شيء تعصب الجناية بمالكٍ ما دام بين الرازي في العلل أن الوهم من الزهري؟ وهذا دليل على أن عصب الجناية لا يكون بالضعيف فقط بل تقال أيضاً في حق أوهام الثقات وفي كل علة.

[48] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، *شعب الإيمان*، تحقيق عبد العلي حامد (الرياض: مكتبة الرشد، 2003)، 11/ 66.

[49] الهيثمي، *مجمع الزوائد*، 1/ 36.

[50] زين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي المُناوي، *فيض القدير شرح الجامع الصغير* (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1937)، 2/ 482.

اختلِف عليه بعدُ كما يُستفادُ من نص البيهقي السابق حين ذكر أن عبد الواحد بن زيد خولف في سنده ومتنه،[51] على أنه ينبغي التحقق من كلمة البيهقي (خولف في سنده ومتنه) فإنها ساقطة من بعض نسخ شعب الإيمان كما ذكر محققه،[52] ولا سيّما أنَّ البزّار حين روى هذا الحديث قال: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا مِن هذا الوجه، وعبد الواحد بن زيد ليس بالقوي، وعبد الله بن راشد لا نعلم حدَّث عنه إلا عبد الواحد"،[53] وعليه فلا متعقّب على المناوي في إنكاره تعصيب الجناية بعبد الله بن راشد وحده ما دام في السند عبد الواحد أيضاً وهو أشدُّ ضعفاً.

وقد استعمل المناوي تعبير عصب الجناية في موضع آخر من كتابه أُشير إليه دون بسطه اكتفاءً بالنموذج الذي ذكرتُ.[54]

3.3. استعمال الألباني (ت.1378هـ/ 1999م) لتعبير عصب الجناية

استعمل الشيخ محمد ناصر الألباني تعبير عصب الجناية في تعليقه على حديث "برّ الوالدين يزيد في العمر، والكذب ينقُص من الرزق، والدعاء يردُّ البلاء، ولله في خلقه قضاءان، فقضاء نافذ، وقضاء ينتظر وللأنبياء على العلماء فضل درجتين، وللعلماء على الشهداء فضل درجة"، فذكر تخريج أبي الشيخ (ت. 369هـ/ 979م) له في تاريخه (طبقات المحدثين بأصبهان) من طريق السَّريِّ بن مسكين عن الوقّاصي (عثمان بن عبد الرحمن) عن أبي سهيل بن مالك عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا،[55] وابن عدي في من طريق خالد بن إسماعيل المخزومي عن عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي لكنه قال: عن أبي سهيل وهو نافع بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة به، وقوله إنّ عامة أحاديث

[51] أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغُمَارِي، *المُداوي لعلل الجامع الصغير وشرحَي المناوي* (القاهرة: دار الكتبي، 1996)، 2/ 496.

[52] البيهقي، *شعب الإيمان*، 11/ 66 حاشية المحقق.

[53] أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009)، 2/ 91.

[54] ينظر: المُناوي، *فيض القدير*، 6/ 222.

[55] أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري أبو الشيخ، *طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها*، تحقيق عبد الغفور البلوشي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢/ ١٤١٢)، 4/ 295.

خالد المخزومي موضوعات،[56] ثم علَّق الألباني قائلاً: "لكن متابعة السري له تبرّئ عهدة المخزومي من الحديث، وتعصب الجناية في شيخه الوقّاصي"،[57] وعثمان بن عبد الرحمن الوقّاصي المدني متروك.[58]

وقال الألباني في موضع آخر: "وتعصيب الجناية بابن لَهِيعة أبعدُ ما يكون عن العدل والصواب"،[59] وأحيل على ذلك الموضع دون بسطه اكتفاء بالنموذج الأول.

4.3. استعمال الحُوَيني لتعبير عصب الجناية

استعمل الشيخ أبو إسحاق الحُوَيني تعبير عصب الجناية في تخرجياته وكتبه، على سبيل المثال في تخريجه لحديث: "أَحَبُّ مَا تَعَبَّدَنِي بِهِ عَبْدِي إِلَيَّ النُّصْحُ لِي"،[60] الذي ساقه ملا علي القاري في أربعينه القدسية من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وقال: "رواه أحمد بسند حسن"،[61] فذكر الشيخ الحويني أن أحمد وغيره أخرجوه من طريق عبيد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد الألهانيِّ عن القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي عن أبي أمامة مرفوعاً، وأنَّ ابن معين قال في أحاديث هذه النسخة إنّها ضعافٌ كلُّها،[62] وأنَّ ابن حبّان قال إنه إذا اجتمع في إسنادٍ ابن زُحر وعليٌّ والقاسِم فالخبر من صُنع أيديهم لا يحلُّ الاحتجاج بهذه الصحيفة،[63] ثم عقَّب الحويني بما يُشير إلى أنه تشدد منهما في الجرح استناداً على ما قاله ابن حجر أنه ليس في هؤلاء الثلاثة من اتهِم غير علي بن يزيد وأمّا الآخران فصدوقان يخطئان،[64] ثم ختم الحويني قائلاً: "العلَّةُ من علي بن يزيد الألهاني لأمرين: الأول أنه الأضعف، فتعصيب الجناية برقبته أولى، والثاني:

---

[56] ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، 3/ 479.

[57] محمد ناصر الدين الألباني، *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة* (الرياض: مكتبة المعارف، 1992)، 3/ 621.

[58] ينظر: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، *التاريخ الكبير*، تحقيق محمد الدباسي (الرياض: الناشر المتميز، 2019)، 7/ 297؛ ابن حجر، *تقريب التهذيب*، 385.

[59] الألباني، *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة*، 13/ 293.

[60] عبد الله بن المبارك المروزي ابن المبارك، *الزهد والرقائق*، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (الهند: مجلس إحياء المعارف، د.ت)، 67؛ ابن حنبل، *مسند أحمد*، 36/ 529 (22191) وإسناده واهٍ كما سيجيء في المتن أعلاه.

[61] ملّا علي بن سلطان محمد الهروي القاري، *الأحاديث القدسية الأربعينية*، تحقيق أبو إسحاق الحُوَيني (جدّة: مكتبة الصحابة، د.ت)، 68.

[62] أسنده إليه ابن عساكر في تاريخه، يُنظر: أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي ابن عساكر، *تاريخ مدينة دمشق*، تحقيق عمر العمروي (دمشق: دار الفكر، 1995)، 43/ 282.

[63] ابن حِبّان، *المجروحون*، 2/ 63.

[64] شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر، *تهذيب التهذيب*، تحقيق خليل شيحا، آخرون (بيروت: دار المعرفة، 1996)، 4/ 11.

أنَّ عبيد الله بن زَحْر توبع"،[65] يعني متابعة عثمان بن أبي العاتكة له عن علي بن يزيد الألهاني وهي في الطبراني[66] وغيره وعثمان صدوق لكنهم ضعَّفوه في علي بن يزيد الألهاني،[67] ويُغني عنه في باب النصح الحديث الصحيح: "الدين النصيحة. قلنا: لمن؟ قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"،[68] ولكن القضية في استعمال الحويني لتعبير عصب الجناية، على أنه تكرر منه استعماله في مواضع أخرى من كتبه، حتى قرره تقرير القواعد بقوله: "وتَعصيبُ الجِنايَة بالأضعَف هو اللَّائقُ".[69]

4. التعابير المشابهة لعصب الجناية في معنى إناطة العلّة

أكثر ما استعمل علماء العلل وشراح الحديث في معنى عصب الجناية تعبيرات من قبيل البلاء فيه من فلان والعلة فيه من فلان وهكذا..

1.4. البلاء فيه من فلان

من أكثر التعابير استعمالاً عند المتقدمين، واستعمله ابن عدي في الكامل في نحو ثلاثة وثلاثين موضعاً، منها أنه ذكر حديثاً من طريق إِبْرَاهِيم بن أَبى يحيى عَن دَاوُد بن حُصَيْن عَن أَبِيه عَن جَابر بن عبد الله، ثم قال: "ودَاوُد حدث عَنهُ مَالك وهو متماسك لا بَأْس بِهِ وهذا الذي ذكرته البلاء فيه من إِبْرَاهِيم بن أبي يحيى لا من حُصَيْن وَلَا ابْنه دَاوُد".[70]

---

[65] القاري، *الأحاديث القدسية الأربعينية*، 68 حاشية المخرِّج.

[66] أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني الطبراني، *المعجم الكبير*، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت)، 8/ 221 بلفظ: أحب عبادة عبدي إلي النصيحة.

[67] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، 384.

[68] أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري مسلم، *صحيح مسلم*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركاه، 1955)، "الإيمان"، 95.(74 / 1)

[69] أبو إسحاق الحويني، *إسعاف اللبيب بفتاوى الحديث (الفتاوى الحديثية)* (القاهرة: دار التقوى، 2011)، 3/ 414.

[70] ابن عدي، *الكامل في ضعفاء الرجال*، 3/ 302 وينظر المواضع الأخرى المشار إليها: 1/ 309، 2/ 220، 2/ 398، 3/ 101، 3/ 103، 3/ 105، 3/ 107، 3/ 123، 3/ 126، 3/ 190، 3/ 192، 3/ 239، 3/ 302، 3/ 389، 3/ 420، 3/ 435، 3/ 482، 4/ 63، 4/ 150، 4/ 227، 4/ 304، 4/ 311، 4/ 349، 4/ 391، 4/ 504، 5/ 28، 5/ 39، 5/ 142، 8/ 117، 8/ 160، 8/ 438..

2.4. أتي من قبل فلان

من أمثلته قول العقيلي (ت.322هـ/ 933م) في ترجمة عيسى بن طهمان: "عِيسَى بن طَهْمَانَ عَنْ أَنَسٍ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ وَلَعَلَّهُ أُتِيَ مِنْ قِبَلِ خَالِدٍ، لِأَنَّ أَبَا نُعَيْمٍ وَخَلَّادًا يُحَدِّثَانِ عَنْهُ أَحَادِيثَ مُقَارِبَةً"،[71] يعني خالد بن عبد الرحمن الخراساني.

3.4. العلة فيه من فلان

وهو كثير الاستعمال عند المتقدمين والمتأخرين سواء، كقول البوصيري (ت.840هـ/ 1436م) مثلاً في حديث أبي الأحوص عن سِماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عبّاس المرفوع: ليقرأنَّ القرآن ناسٌ من أمَّتي يَمْرُقُونَ من الإسلام كما يَمْرُق السهم من الرَّمية[72]: "هذا إسناد ضعيف والعلة فيه من سماك، قال النَّسائيّ ويعقوب بن شيبة روايته عن عكرمة مضطربة وروايته عن غيره صالحة "،[73]وسماك صدوق من رجال مسلم، سوى في الاستثناء المذكور.[74]

4.4. الخطأ فيه من فلان

أكثر ما يستعملون هذا التعبير الخطأ فيه من فلان والوهم فيه من فلان ونحوه حين يقع الخطأ من الرواة الثقات والصدوقين والمقبولين في الجملة، وذلك نحو ما ذكرَ ابن عبد البر(ت.463هـ/ 1071م) في حديث رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن حرام بن مُحَيِّصَةَ عن أبيه أن ذكرَ "أبيه" في السند خطأ وأنهم اختلفوا ممن الخطأ، قال: "هكذا قال أبو داود: لم يُتابع عبد الرزاق وقال محمد بن يحيى الذُّهلي لم يُتابع معمر على ذلك، فجعل

[71] أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي العقيلي، *الضعفاء الكبير*، تحقيق عبد المعطي قلعجي (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1984)، 3/ 385.

[72] تفرد به من هذا الطريق ابن ماجه ولكن شواهده في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وغيرهم ابن ماجه، *سنن ابن ماجه*، "الإيمان وفضائل الصحابة والعلم"، 12 (171)؛ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري، *صحيح البخاري*، تحقيق محمد زهير الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، د.ت)، "المناقب"، 23 (3610)؛ مسلم، *صحيح مسلم*، "الزكاة"، 142.(740 / 2)

[73] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، *مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه*، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي (بيروت: دار العربية، 1983)، 1/ 25.

[74] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، 255.

محمد بن يحيى الخطأ فيه من معمر وجعله أبو داود من عبد الرزاق".[75] ومعمر بن راشد وعبد الرزاق الصنعاني ثقتان كبيران.[76]

هذا على أن جميع التعابير المشابهة لعصب الجناية والتي سردتُها أعلاه تختلف عنه بأنها قائمة على الاستعمال اللغوي الحقيقي (سواء الوضعي أم العرفي) أمّا هو فقائم على الاستعارة والتصوير ومن ثم يحمل قوة معنوية إضافية في تحديد موضع الضعف المؤثر واستيعاب درجاته أيضاً كأن يكون في السند أكثر من راو يحتمل أن يكون هو سبب العلة، أو أن يكون الراوي الذي وقع منه الخطأ ثقة أو صدوقاً فلا يقال حينئذ: البلاء فيه من فلان بل الخطأ فيه من فلان أو الوهم فيه من فلان، لكن لا حرجَ أن يُعبر بتعصيب الجناية به وإن كان غير ضعيف في الجملة لأن هذا التعبير مجازي واسع على نحو ما سبق من التعبير بعصب الجناية بسِماك بن حرب وابن لَهيعة وليسا من الضعفاء.

الخاتمة

بعد هذه الجولة في مفهوم عصب الجناية ومعانيه اللغوية والمجازية واستقراء صنيع علماء الحديث في استعمالهم له والتمثيل بنماذج له وذكر التعابير المشابهة له في المعنى، تبين أن أول من استعمله هو ابن القطان الفاسي في القرن السادس الهجري وتأثر به علماء من بعده فحذوا حذوه من المتأخرين والمعاصرين، وأنَّ تعبير عصب الجناية يتميز عن التعابير التي في معناه في إناطة ضعف الحديث بأحد دون رواته دون سائرهم بقوته المجازية ومعنى الحسم الذي فيه لأنَّ من عُصبت في رأسه الجناية في العرف والعادة لا يُلتفت إلى غيره فيها، كما أنَّ في هذا التعبير نوعًا من تصوّر المسؤولية وتحميلها على الراوي أيًّا كان سبب الضعف ولو كان الوهم والخطأ على اعتبار أنه كان يفترض أن يكون أكثر تحرُّجاً وتدقيقاً وانتباهاً في تحمل الحديث وأدائه فأشبه تقصيره ذاك الجناية والذنب من وجهٍ، وقد يحرك هذا حُوار البحث ويلفت العناية إلى تعابير العلماء في الكشف عن مواطن الضعف ولا سيما التعابير التي ترقى لمرتبة الاصطلاح من حيث استعارتها إلى غير ما وضعت له في اللغة، ومن حيث تواطؤ لفيف من العلماء على استعمالها وتكرارها، وفي هذا إثراء لمصطلحات الحديث وتوسيع لآفاق البحث فيها.

[75] أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي ابن عبد البر، *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، تحقيق بشار عواد معروف وآخرون (لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2017)، 7/ 227.

[76] ينظر ترجمتهما في: ابن حجر، *تقريب التهذيب*، 541، 354.

Extended Abstract

The Concept of "Asb al-Jināya" in the Context of Explaining Ḥadīth Defects

In the discipline of ḥadīth studies, the terminology utilized to explicate defects and classify weak narrations—particularly expressions adopted by multiple scholars across various eras—demands meticulous examination. Among these expressions, the metaphorical term Asb al-Jināya serves as a focal point of this study. Initially employed by scholars such as Ibn al-Ḳaṭṭān al-Fāsī (d. 628/1230), the term has been recognized by contemporary ḥadīth scholars as a critical tool in associating the weakness of a ḥadīth with a specific narrator. This weakness may arise due to various factors, including personal shortcomings of the narrator, their anonymity, errors in transmission, or practices such as tadlīs (misrepresentation during transmission).

The term Asb al-Jināya finds its roots in an ancient Arab social tradition, wherein it referred to a band tied around the head to designate the identity of an individual accused of a crime. Against this backdrop, the present study addresses the following questions: What significance does Asb al-Jināya hold in relation to identifying ḥadīth defects? How effective is it in pinpointing weaknesses within narrations? Which scholars utilized this term, and in what contexts was it applied? The study aims to systematically explore these questions while analyzing the conceptual development and terminological relevance of Asb al-Jināya in ḥadīth literature.

A review of previous research reveals an absence of comprehensive studies that elucidate the expression Asb al-Jināya, trace its semantic evolution, or examine its application by scholars to determine whether it has achieved terminological status. Foundational works on ḥadīth terminology, such as Mu‘cemu’l-Mustalahāti’l-Hadīthiyye by Mahmūd al-Tahhān and colleagues—which examines 135 ḥadīth terms—do not reference this term. Similarly, Mu‘cemu Mustalahāti’l-Hadīth by Sayyid ʿAbdul-Majīd al-Ghawrī, which claims to encompass all terms pertinent to the science of ḥadīth, omits Asb al-Jināya. Despite its recurrent usage across different periods, this expression remains understudied, underscoring its need for scholarly attention.

The contribution of this research lies in laying the groundwork for understanding Asb al-Jināya as a term, analyzing its semantic trajectory, and examining its transition from a cultural idiom to a technical concept within ḥadīth studies. Furthermore, the study contrasts this term with related expressions, highlighting its unique explanatory scope and significance in diagnosing ḥadīth defects.

Adopting a descriptive and analytical methodology, this study first defines the lexical and terminological components of Asb al-Jināya. It traces its evolution from linguistic usage to metaphorical application and ultimately to its scientific employment as a tool for associating weaknesses in narrations with specific narrators. The study then investigates the views of Ibn al-

Ḳaṭṭān al-Fāsī, the earliest scholar to employ this term within the context of ḥadīth criticism. Ibn al-Ḳaṭṭān applied the term in his critiques of narrations found in al-Qādī ʿAbd al-Ḥaḳḳ al-Ishbīlī's (d. 581/1185) al-Aḥkām al-Wusṭā. Specifically, he critiqued ʿAbd al-Ḥaḳḳ's practice of summarizing isnāds (chains of transmission) and attributing the weakness of a narration to a single narrator. Ibn al-Ḳaṭṭān argued that such an approach disregards the possibility that the weakness may originate from other narrators, potentially obscuring the actual defect.

The study compiles and examines instances of Ibn al-Ḳaṭṭān's application of the term, evaluating the strengths and limitations of his approach. Additionally, it explores subsequent uses of Asb al-Jināya by other scholars and compares it to related expressions, such as "the fault lies with him," "the error lies with him," and "the defect lies with him." These alternative expressions, while addressing similar issues, lack the comprehensive explanatory capacity of Asb al-Jināya, which offers a more holistic framework for analyzing narrators' conditions and the weaknesses of narrations.

One of the key findings of this research is that Asb al-Jināya functions as an effective tool for explicitly identifying and articulating critical points of weakness in ḥadīths. This efficacy derives from the linguistic richness of the term asb and the cultural significance of Asb al-Jināya. In its traditional usage, the term focused solely on the individual identified as responsible, disregarding others. Similarly, in ḥadīth studies, the term isolates the source of weakness while encompassing scenarios beyond the scope of other expressions, including errors or lapses by reliable narrators. The term Jināya (crime), in this context, emphasizes not only the shortcomings of weak narrators but also the potential lapses of trustworthy narrators, implicitly advocating for heightened rigor and precision in transmission.

In conclusion, this study underscores the importance of definitive expressions like Asb al-Jināya, which necessitate the mention of the isnād to allow for the identification of other potential defects. Such expressions facilitate the pursuit of accuracy and serve as critical tools in ḥadīth criticism. By drawing attention to expressions employed by ḥadīth scholars to explain weaknesses—particularly those approaching terminological status—this research contributes to enriching ḥadīth terminology and opens new avenues for scholarly inquiry.

Genişletilmiş Özet

Hadis İlletlerini Açıklama Bağlamında "Asbu'l-Cinâye" Kavramı

Hadis ilimlerinde illetlerin açıklanması ve zayıf hadislerin tespitinde kullanılan terimler, özellikle de farklı dönemlerde birden fazla âlim tarafından kullanılan ifadeler, büyük bir dikkatle ele alınmayı gerektirir. Bu bağlamda, mecazi bir ifade olan "Asbu'l-Cinâye" kavramı, çalışmamızın ana konusunu oluşturmaktadır. "Asbu'l-Cinâye" terimi, ilk olarak İbnü'l-Kattân el-Fâsî (ö. 628/1230) gibi âlimler tarafından kullanılmış olup, günümüz hadis âlimlerine kadar hadislerdeki zayıflığın bir râviye bağlanması durumunda açıklayıcı bir araç olarak değerlendirilmiştir. Bu zayıflık, râvinin şahsî zaafları, meçhul oluşu, vehim, tedlis gibi çeşitli sebeplerle ilişkilendirilebilir.

Bu ifade, Arap toplumunun eski bir sosyal geleneğinden ödünç alınmış bir ifadedir. Suçlunun kimliğini belirtmek amacıyla başına bağlanan bir bantla ilişkilendirilmiştir. Bu bağlamda, "Asbu'l-Cinâye" ifadesinin hadis illetleri açısından taşıdığı anlam nedir? Hadislerdeki zayıflık noktalarını belirlemede ne kadar etkilidir? Bu ifadeyi hangi âlimler kullanmıştır ve nasıl bir kullanım şekline sahiptirler? Araştırma, bu sorulara yanıt bulmayı ve bu ifade üzerinde kapsamlı bir analiz yapmayı amaçlamaktadır. Ayrıca, "Asbu'l-Cinâye" ifadesinin bir terim olarak değerlendirilmesi gerektiği vurgulanmaktadır. Eğer bir terim, bir ilim dalında âlimlerin bir grubunun kullanımına dayanıyorsa terim olarak kabul edilebilir. Bu bağlamda, çalışmada, bu ifadenin terimleşme süreci ve hadis literatüründeki konumu detaylı bir şekilde ele alınmıştır.

Hadis literatüründe yapılan önceki araştırmaları incelendiğimde, "Asbu'l-Cinâye" ifadesini açıklayan, bu ifadenin anlam gelişimini ele alan, âlimlerin bu ifadeyi nasıl kullandığını ve bunun bir terim olarak temellendirilmesini inceleyen bir çalışma bulamadım. Hadis terminolojisinin incelendiği temel kaynaklar arasında bu tür ifadelerin bulunması beklenirken, bu kavramın ele alınmadığını gördüm. Örneğin, Mahmûd et-Tahhân ve diğerleri tarafından hazırlanan, yüz otuz beş hadis terimini içeren "Mu'cemu'l-Mustalahâti'l-Hadîsiyye" bu ifadeye yer vermemiştir. Kitabın önsözünde, yazarlar meşhur terimleri incelediklerini ve daha önce tanımlanmamış terimlere tanım kazandırdıklarını ifade etmiştir. Ancak "Asbu'l-Cinâye" bu kapsamda değerlendirilmemiştir. Daha geniş kapsamlı bir kaynak olan Seyyid Abdülmâcid el-Gavri'nin -"Mu'cemu Mustalahâti'l-Hadîs" adlı eserinde, hadis ilimlerine dair tüm terimlerin ve imamların eserlerinde kullandıkları özel terimlerin ele alındığı belirtilmiştir. Bu eser, sadece bilinen terimleri değil, nadiren kullanılan ve belki yalnızca bir kez zikredilmiş ifadeleri de içermektedir. Ancak "Asbu'l-Cinâye" burada da yer almamıştır. Oysa bu ifade, farklı dönemlerde birçok âlim tarafından tekrar tekrar kullanılmış olması nedeniyle, özel bir öneme sahiptir. Bu araştırmamın yenilikçi yönü, "Asbu'l-Cinâye" terimini temellendirerek, bu ifadenin anlam gelişimini incelemesi ve bu kavramın sosyal geleneklerden hadis ilmi terminolojisine geçişini ortaya koymasıdır. Ayrıca bu terimin diğer benzer ifadelerden nasıl ayrıldığını ve hadis ilmi içindeki yerini ayrıntılı bir şekilde analiz etmeyi amaçlamaktadır.

"Bu çalışmada, betimleyici ve analitik yöntemi benimsedim. İlk olarak "Asbu'l-Cinâye" ifadesinin bileşenlerini hem lügat hem de terim anlamında tanımladım. Bu ifadenin, dilsel bağlamdan mecazî kullanıma, ardından da toplumsal ve geleneksel durumdan bilimsel bir terim olarak hadislerdeki zayıflıkların râvilere bağlanması amacıyla kullanılmasına geçişini ele aldım. Ardından, bu ifadeyi hadislerin illetlerini açıklama bağlamında kullanan ilk kişi olan İbnü'l-Kattân el-Fâsî'nin (ö. 628/1230) görüşlerini inceledim. İbnü'l-Kattân, el-Kâdı Abdü'l-Hakk el-İşbîlî'nin (ö. 581/1185) "el-Ahkâmü'l-Vustâ" adlı eserindeki rivayetlere yönelik eleştirilerinde bu ifadeyi kullanmıştır. Özellikle Abdü'l-Hakk'ın hadislerin isnadlarını kısaltıp, sadece bir râviyi ele alarak zayıflık gerekçesini ona bağlamasını eleştirmiştir. İbnü'l-Kattân, bu yöntemin, hadisin zayıflık sebebinin diğer râvilerde olabileceği ihtimalini göz ardı ettiğini ve bu durumun gerçek illetin kaybolmasına neden olabileceğini belirtmiştir. Daha sonra, İbnü'l-Kattân'ın bu ifadeyi kullanışına dair örnekleri derledim, analiz ettim ve onun görüşlerini tartışarak doğruluk ve eksiklik yönlerini ortaya koydum. Ayrıca, İbnü'l-Kattân'dan günümüze kadar "Asbu'l-Cinâye" ifadesini kullanan âlimlerin eserlerinden örnekler sundum. Çalışmayı, "belâ onda filandır", "hata onda filandır" ve "illet onda filandır-" gibi hadis âlimlerinin kullandığı benzer ifadeleri tanıtarak tamamladım. Bu ifadelerin "Asbu'l-Cinâye" ifadesine kıyasla daha sınırlı bir anlam alanına sahip olduğunu ve onun râvi durumlarını ve hadis illetlerini daha kapsamlı bir şekilde ifade edebildiğini belirttim.

Bu çalışmada ulaştığım sonuçlardan en önemlisi, "Asbu'l-Cinâye" ifadesinin, hadislerdeki etkili zayıflık noktalarını belirleme ve bu zayıflığı kesin bir şekilde açıklama konusunda oldukça işlevsel bir araç olduğudur. Bu işlevsellik, "asb" kelimesinin dilsel anlamından ve "Asbu'l-Cinâye" teriminin geleneksel anlamından kaynaklanmaktadır. Gelenekte, bir suçun bir kişiye atfedildiği durumlarda, bu kişinin kimliğine odaklanılır ve başka birisine bakılmazdı. Aynı şekilde, bu ifade, zayıflığın kaynağını belirlerken, diğer ifadelerin kapsamına girmeyen durumları da içerir; örneğin, güvenilir râvinin vehmi ya da sadûkun yanılgıları gibi. "Cinâye" kelimesi ise, bu bağlamda dilsel zenginliğiyle, sorumluluğu yalnızca zayıf râvilere değil, aynı zamanda güvenilir ya da sadûk râvilere de yükler. "Hata etti" veya "vehme kapıldı" gibi ifadelerin aksine, bu terim, râvinin hadis rivayetinde daha dikkatli ve hassas olması gerektiği beklentisini vurgular. Râvinin bu beklentiyi karşılamaması, mecazî anlamda bir "günah" olarak değerlendirilebilir. Ayrıca, "Asbu'l-Cinâye" gibi kesin ifadeler kullanılırken isnadın zikredilmesi gerektiği sonucuna vardım. Bu, hadisin zayıflığına dair başka bir illetin bulunma ihtimalini açık bırakır ve gerçeğe ulaşmayı kolaylaştırır. Son olarak, bu makalenin, hadis âlimlerinin zayıflık noktalarını açıklamak için kullandıkları ifadeler üzerine dikkati çekmesini umuyorum. Özellikle, terimleşme düzeyine ulaşan ya da buna yaklaşan ifadelerin incelenmesi, hadis terminolojisini zenginleştirecek ve bu alandaki araştırmalara yeni ufuklar açacaktır.

Anahtar Kelimeler: Hadis, İlletler, İbnü'l-Kattân, Abdülhak, Terim, Cinâye (Cinayet).

المصادر

ابن الأثير، المبارك بن محمد الشيباني الجزري. *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق طاهر الزاوي – محمود الطناحي. 5 مجلد. بيروت: المكتبة العلمية، 1979.

ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي. *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*. تحقيق حسين آيت سعيد. 6 مجلد. الرياض: دار طيبة، 1997.

ابن المبارك، عبد الله بن المبارك المروزي. *الزهد والرقائق*. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. الهند: مجلس إحياء المعارف، د.ت.

ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي. *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*. تحقيق موفق عبد القادر. الرياض: مكتبة المعارف، 1983.

ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. *البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير*. تحقيق مصطفى أبو الغيط، آخرون. 9 مجلد. الرياض: دار الهجرة، 2004.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البُستي. *الثقات*. 9 مجلد. حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1973/ 1393.

ابن حِبّان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي. *كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. تحقيق محمود زايد. 3 مجلد. حلب: دار الوعي، 1976.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. تحقيق حسن قطب. 4 مجلد. القاهرة: مؤسسة قرطبة، 1995.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. *تقريب التهذيب*. تحقيق محمد عوامة. سورية: دار الرشيد، 1986.

ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. *تهذيب التهذيب*. تحقيق خليل شيحا، آخرون. 6 مجلد. بيروت: دار المعرفة، 1996.

ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني. *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. 50 مجلد. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.

ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري. *صحيح ابن خزيمة*. تحقيق محمد مصطفى الأعظمي. 4 مجلد. بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت.

ابن عبد البر، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي. *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. تحقيق بشار عواد معروف وآخرون. 17 مجلد. لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 2017.

ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق عادل عبد الموجود – علي معوض. 9 مجلد. بيروت: الكتب العلمية، 1997.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي. *تاريخ مدينة دمشق*. تحقيق عمر العمروي. 80 مجلد. دمشق: دار الفكر، 1995.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي. *معجم مقاييس اللغة*. تحقيق عبد السلام هارون. 6 مجلد. بيروت: دار الفكر، 1979.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. *سنن ابن ماجه*. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. 5 مجلد. دار الرسالة العالمية: بيروت، 2009.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري. *تاريخ ابن معين برواية ابن محرز*. تحقيق محمد القصار. 2 مجلد. دمشق: مجمع اللغة العربية، 1985.

ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*. 15 مجلد. بيروت: دار صادر، 3 الطبعة، 1994.

أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. *طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها*. تحقيق عبد الغفور البلوشي. 4 مجلد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢/ ١٤١٢.

أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني. *سنن أبي داود*. تحقيق شعيب الأرنؤوط – محمد كامل قرة بللي. 7 مجلد. بيروت: دار الرسالة العالمية، 2009.

الإشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن. *الأحكام الوسطى*. تحقيق حمدي السلفي – صبحي السامرائي. 4 مجلد. الرياض: مكتبة الرشد، 1995.

الألباني، محمد ناصر الدين. *سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة*. 14 مجلد. الرياض: مكتبة المعارف، 1992.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. *التاريخ الكبير*. تحقيق محمد الدباسي. 12 مجلد. الرياض: الناشر المتميز، 2019.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. *صحيح البخاري*. تحقيق محمد زهير الناصر. 9 مجلد. بيروت: دار طوق النجاة، تصوير عن السلطانية.، د.ت.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. *مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*. تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون. 18 مجلد. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009.

البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل. *مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه*. تحقيق محمد المنتقى الكشناوي. 4 مجلد. بيروت: دار العربية، 2 الطبعة، 1983.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. *شعب الإيمان*. تحقيق عبد العلي حامد. 14 مجلد. الرياض: مكتبة الرشد، 2003.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. *معرفة السنن والآثار*. تحقيق عبد المعطي قلعجي. 15 مجلد. كراتشي: جامعة الدراسات الإسلامية، 1991.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. *السنن الكبرى*. تحقيق محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية، 3 الطبعة، 2003.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. *سنن الترمذي*. تحقيق أحمد شاكر وآخرون. 5 مجلد. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 2 الطبعة، 1975.

الجاعد، أنس. "مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الذهبي بالوضع" الشرقيات 10/ 4 (30 ديسمبر، 2018)، 1398–1415. https: / /doi.org /10.26791 /sarkiat.469602

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري. *المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي*. تحقيق مصطفى عطا. 4 مجلد. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.

الحويني، أبو إسحاق. *إسعاف اللبيث بفتاوى الحديث (الفتاوى الحديثية)*. 4 مجلد. القاهرة: دار التقوى، 2011.

الخطابي، حمد بن محمد. *غريب الحديث*. تحقيق عبد الكريم الغرباوي. 3 مجلد. دمشق: دار الفكر، 1982.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. *سنن الدارقطني*. تحقيق شعيب الأرنؤوط، آخرون. 5 مجلد. بيروت: الرسالة، 2004.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. *المغني في الضعفاء*. تحقيق نور الدين عتر. 2 مجلد. قطر: دار إحياء التراث، د.ت.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق علي البجاوي. 4 مجلد. لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. *الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام*. تحقيق خالد المصري. القاهرة: الفاروق الحديثة، 2005.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. *سير أعلام النبلاء*. تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون. 25 مجلد. بيروت: الرسالة، 3 الطبعة، 1985.

الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس التميمي. *الجرح والتعديل*. 9 مجلد. حيدر آباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف، 1952.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر. *فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي*. تحقيق علي حسين علي. 4 مجلد. مصر: مكتبة السنة، 2003.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني. *المعجم الكبير*. تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي. 25 مجلد. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال. *جمهرة الأمثال*. 2 مجلد. بيروت: دار الفكر،، د.ت.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى المكي. *الضعفاء الكبير*. تحقيق عبد المعطي قلعجي. 4 مجلد. بيروت: دار المكتبة العلمية، 1984.

الغماري، إبراهيم بن الصديق. *علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي*. 2 مجلد. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1415.

الغُمَارِي، أحمد بن محمد بن الصدِّيق. *المُداوي لعلل الجامع الصغير وشرحَي المناوي*. 6 مجلد. القاهرة: دار الكتبي، 1996.

الغَوري، سيد عبد الماجد. *معجم المصطلحات الحديثية*. دمشق: دار ابن كثير، 2007.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. *كتاب العين*. تحقيق مهدي المخزومي – إبراهيم السامرائي. 8 مجلد. بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت.

القاري، ملّا علي بن سلطان محمد الهروي. *الأحاديث القدسية الأربعينية*. تحقيق أبو إسحاق الحُوَيني. جدّة: مكتبة الصحابة، د.ت.

المُناوي، زين الدين محمد عبد الرؤوف بن علي. *فيض القدير شرح الجامع الصغير*. 6 مجلد. مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1937.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. *المجموع شرح المهذب*. 9 مجلد. القاهرة: المنيرية، 1928.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر. *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*. تحقيق حسام الدين القدسي. 10 مجلد. القاهرة: مكتبة القدسي، 1994.

طحان، محمود أحمد وآخرون. "معجم المصطلحات الحديثية." *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية* 13/ 36 (1 يناير، 1998)1267.36.10.34120/ jsis.v13i36.1267/ https: / /doi.org .

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. *صحيح مسلم*. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. 5 مجلد. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشُركاه، 1955.

مُغَلطاي، علاء الدين بن قَليج. *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق محمد عثمان. 6 مجلد. بيروت: دار الكتب العلمية، 2011.

مُغَلْطَاي، علاء الدين بن قليج. *الإعلام بسنته عليه السلام شرح سنن ابن ماجة الإمام*. تحقيق أحمد أبو العينين. 5 مجلد. الدقهلية: دار ابن عباس، 2 الطبعة، ٢٠٠٧/ ١٤٢٧.

Kaynaklar / References / المصادر

Ahmed b. Hanbel eş-Şeybânî. *Müsnedü'l-İmam Ahmed b. Hanbel*. thk. Şuayb el-Arnaût ve diğerleri. 50 Cilt. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1422/2001.

Aljaad, Anas. "Mede Tesâhüli'l-Hâkim Dirâse Tathbîkiyye Havle'l-Ehâdîsi'l-Letî Sahhaha'l-Hâkim fî'l-Müstedrek ve Hakeme Alehâ ez-Zehebî bi'l-Vaz'". *Şarkiyat* 10/4 (30 Aralık, 2018), 1398–1415. https://doi.org/10.26791/sarkiat.469602.

Ebû Dâvûd, Süleyman b. el-Eş'as el-Ezdî es-Sicistânî. *Sünen Ebî Dâvûd*. Tahkik: Şuayb el-Arnaût - Muhammed Kâmil Karra Bellî. 7 Cilt. Beyrut: Dârü'r-Risâleti'l-Âlemiyye, 1430/2009.

Ebû Şeyh, Ebû Muhammed Abdullah b. Muhammed b. Ca'fer b. Hayyân el-Ensârî. *Tabakâtü'l-Muhaddisîn bi-İsbehân ve'l-Vâridîne Aleyhâ*. Tahkik: Abdü'l-Ğafûr el-Belûşî. 4 Cilt. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1412/1992.

ed-Dârekutnî, Ebû'l-Hasen Ali b. Ömer. *Sünenü'd-Dârakutnî*. thk. Şuayb el-Arnaût ve diğerleri. 5 Cilt. Beyrut: er-Risâle, 1425/2004.

el-Askerî, el-Hasan b. Abdullah b. Sehl Ebû Hilâl. *Cümheretü'l-Emsâl*. 2 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Fikr, t.y.

el-Beyhakî, Ebû Bekir Ahmed b. el-Hüseyn b. Ali. *es-Sünenü'l-Kübrâ*. thk. Muhammed Abdülkadir Atâ. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 3. Baskı, 1424/2003.

el-Beyhakî, Ebû Bekir Ahmed b. el-Hüseyn. *Ma'rifetü's-Sünen ve'l-Âsâr*. thk. Abdü'l-Mu'tî Kıl'acî. 15 Cilt. Karaçi: Câmiatü'd-Dirâsâti'l-İslâmiyye, 1412/1991.

el-Beyhakî, Ebû Bekir Ahmed b. el-Hüseyn. *Şuabü'l-Îmân*. thk. Abdul'Alî Hâmid. 14 Cilt. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1424/2003.

el-Bezzâr, Ebû Bekir Ahmed b. Amr b. Abdülhâlik. *Müsnedü'l-Bezzâr el-Meşhûr bi'l-Bahri'z-Zeẕẕâḫ*. thk. Mahfûzürrahman Zeynullah ve diğerleri. 18 Cilt. Medîne-i Münevvere: Mektebetü'l-Ulûm ve'l-Hikem, 1430/2009.

el-Buhârî, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmâîl el-Cu'fî. *Sahîh-i Buhârî*. thk. Muhammed Züheyr en-Nâsır. 9 Cilt. Beyrut: Dârü Tavku'n-Neceh, Sultanî baskı nüshasından fotoğraf baskısı, t.y.

el-Buhârî, Ebû Abdullah Muhammed b. İsmâîl. *et-Târîhu'l-Kebîr*. thk. Muhammed ed-Dibâsî. 12 Cilt. Riyad: en-Nâşiru'l-Mümeyyez, 1440/2019.

el-Bûsîrî, Ebü'l-Abbâs Şihâbüddîn Ahmed b. Ebî Bekir b. İsmâîl. *Misbâhu'z-Zücâce fî Zevâidi İbn Mâce*. thk. Muhammed el-Müntekâ el-Keşnevî. 4 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Arabiyye, 2. Baskı, 1403/1983.

el-Elbânî, Muhammed Nâsıruddîn. *Silsiletü'l-Ahâdîsi'd-Daîfe ve'l-Mevzûa ve Eseruhâ's-Seyyî fi'l-Ümme*. 14 Cilt. Riyad: Mektebetü'l-Ma'ârif, 1413/1992.

el-Ferâhîdî, Halîl b. Ahmed. *Kitâbü'l-Ayn*. thk. Mehdi el-Mahzûmî - İbrâhim es-Sâmerâî. 8 Cilt. Beyrut: Dârü ve Mektebetü'l-Hilâl, t.y.

el-Ğavrî, Seyyid Abdülmâcid. *Mu'cemu'l-Mustalahâti'l-Hadîsiyye*. Dımaşk: Dârü İbn Kesîr, 1428/2007.

el-Ğumârî, Ahmed b. Muhammed b. Sıddîk. *el-Müdâvî li-'İlâli'l-Câmi'i's-Sağîr ve Şerhayihi'l-Münâvî*. 6 Cilt. Kahire: Dârü'l-Küttâbî, 1417/1996.

el-Ğumârî, İbrâhîm b. Sıddîk. *İlmü 'İlâli'l-Hadîs min Kitâbi Beyâni'l-Vehm ve'l-Îhâm li'l-İmam İbnü'l-Kattân el-Fâsî*. 2 Cilt. el-Mağribe: el-Me'mûretü'l-Meğribiyye li'l-Evkâf ve'ş-Şuûni'l-İslâmiyye, 1415/1994.

el-Hâkim, Ebû Abdullah Muhammed b. Abdillah en-Nîsâbûrî. *el-Müstedrek ale's-Sahîhayn ma'a Ta'lîkât ez-Zehebî*. thk. Mustafa Atâ. 4 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-İlmiyye, 1410/1990.

el-Hattâbî, Hamd b. Muhammed. *Garîbü'l-Hadîs*. thk. Abdülkerîm el-Ġarbâvî. 3 Cilt. Dımaşk: Dârü'l-Fikr, 1402/1982.

el-Heytemî, Nûreddîn Ali b. Ebû Bekir. *Mecmau'z-Zevâid ve Menbau'l-Fevâid*. thk. Husâmuddîn el-Kudsî. 10 Cilt. Kahire: Mektebetü'l-Kudsî, 1415/1994.

el-Huveynî, Ebû İshâk. *İs'âfü'l-Lebîs bi-Fetâvâ'l-Hadîs (el-Fetâvâ'l-Hadîsiyye)*. 4 Cilt. Kahire: Dârü't-Takwâ, 1432/2011.

el-İşbîlî, Abdülhak b. Abdurrahmân. *el-Ahkâmü'l-Vüstâ*. thk. Hamdî es-Selfî - Subhî es-Sâmerrâî. 4 Cilt. Riyad: Mektebetü'r-Rüşd, 1416/1995.

el-Kârî, Mollâ Ali b. Sultan Muhammed el-Haravî. *el-Ehâdîsü'l-Kudsiyye'l-Erba'în*. thk. Ebû İshâk el-Huveynî. Cidde: Mektebetü's-Sahâbe, t.y.

el-Münâvî, Zeynedîn Muhammed Abdurraûf b. Ali. *Feyzü'l-Kadîr Şerhu'l-Câmi'i's-Sağîr*. 6 Cilt. Mısır: el-Mektebetü't-Ticâriyye'l-Kübrâ, 1356/1937.

el-Ukaylî, Ebû Ca'fer Muhammed b. Amr b. Mûsâ el-Mekkî. *ed-Duafâü'l-Kebîr*. thk. Abdü'l-Mu'tî Kıl'acî. 4 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Kütübü'l-İlmiyye, 1404/1984.

en-Nevevî, Ebû Zekeriya Yahyâ b. Şeref. *el-Mecmû' Şerhu'l-Mühezzeb*. 9 Cilt. Kahire: el-Menîriyye, 1347/1928.

er-Râzî, Abdurrahmân b. Ebî Hâtim Muhammed b. İdrîs et-Temîmî. *el-Cerh ve't-Ta'dîl*. 9 Cilt. Haydarâbâd Dekken: Matbaatü Meclisi Dâireti'l-Ma'ârif, 1371/1952.

es-Sehâvî, Şemseddîn Muhammed b. Abdürrahmân b. Muhammed b. Ebî Bekir. *Fethu'l-Muğîs bi-Şerhi Elfiyeti'l-Hadîs li'l-Irâkî*. thk. Ali Hüseyn Ali. 4 Cilt. Mısır: Mektebetü's-Sünne, 1424/2003.

et-Taberânî, Ebü'l-Kâsım Süleyman b. Ahmed b. Eyyûb eş-Şâmî et-Taberânî. *el-Mu'cemü'l-Kebîr*. thk. Hamdî b. Abdülmecîd es-Selfî. 25 Cilt. Kahire: Mektebetü İbn Teymiyye, t.y.

et-Tirmizî, Muhammed b. Îsâ b. Sevre. *Sünenü't-Tirmizî*. thk. Ahmed Şâkir ve diğerleri. 5 Cilt. Mısır: Mektebetü ve Matbaatü Mustafa el-Bâbî el-Halebî, 2. Baskı, 1395/1975.

ez-Zehebî, Şemseddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kâymâz. *el-Muğnî fi'd-Duafâ*. thk. Nûreddin Itr. 2 Cilt. Katar: Dârü İhyâi't-Turâs, t.y.

ez-Zehebî, Şemseddîn Ebû Abdullah Muhammed b. Ahmed b. Osman b. Kâymâz. *Mîzânu'l-İ'tidâl fî Naḳdi'r-Ricâl*. thk. Ali el-Becevî. 4 Cilt. Lübnan: Dârü'l-Ma'rife li't-Tıbâati ve'n-Neşr, 1383/1963.

ez-Zehebî, Şemseddîn Muhammed b. Ahmed b. Osman. *İbnü'l-Kattân'a Cevap, Kitâbı Beyânu'l-Vehm ve'l-Îhâm'da*. thk. Halid el-Mısrî. Kahire: el-Fârûk el-Hadîse, 1426/2005.

ez-Zehebî, Şemseddîn Muhammed b. Ahmed b. Osman. *Siyerü A'lâmi'n-Nübelâ*. thk. Şuayb el-Arnaût ve diğerleri. 25 Cilt. Beyrut: er-Risâle, 3. Baskı, 1405/1985.

İbn Abdilberr, Ebû Ömer Yûsuf b. Abdullah en-Nemerî el-Kurtubî. *et-Temhîd limâ fi'l-Muvatta' minel-meânî ve'l-esânîd*. thk. Beşşâr Avvâd Ma'rûf ve diğerleri. 17 Cilt. Londra: Müessesetü'l-Furkân li'l-Turâs el-İslâmî, 1438/2017.

İbn Adî, Ebû Ahmed Abdullah b. Adî el-Cürcânî. *el-Kâmil fî Duafâi'r-Ricâl*. thk. Âdil Abdulmevcûd ve Ali Muavvaz. 9 Cilt. Beyrut: el-Kütüb el-İlmiyye, 1418/1997.

İbn Asâkir, Ebû'l-Kâsım Ali b. el-Hasen b. Hebetullah eş-Şâfiî. *Târîhu Medîneti Dımaşk*. thk. Ömer el-Amrâvî. 80 Cilt. Dımaşk: Dârü'l-Fikr, 1416/1995.

İbn Fâris, Ahmed b. Fâris b. Zekeriyyâ el-Kazvînî er-Râzî. *Mu'cemu Mekâyîsi'l-Luğa*. thk. Abdüsselâm Hârûn. 6 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Fikr, 1399/1979.

İbn Hacer el-Askalânî, Ahmed b. Ali. *et-Telhîsü'l-Habîr fî Tahrîci Ahâdîsi'r-Râfi'i'l-Kebîr*. thk. Hasan Kutub. 4 Cilt. Kahire: Müessesetü Kurṭuba, 1416/1995.

İbn Hacer el-Askalânî, Ahmed b. Ali. *Takrîbü't-Tehzîb*. thk. Muhammed Avvâme. Suriye: Dârü'r-Reşîd, 1406/1986.

İbn Hacer, Şihâbüddîn Ahmed b. Ali el-Askalânî. *Tehzîbü't-Tehzîb*. thk. Halîl Şîhâ ve diğerleri. 6 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Ma'rife, 1417/1996.

İbn Hibbân, Ebû Hâtim Muhammed b. Hibbân b. Ahmed et-Temîmî el-Büstî. *Kitâbü'l-Mecrûhîn mine'l-Muhaddisîn ve'd-Duafâ ve'l-Metrûkîn*. thk. Mahmûd Zâyid. 3 Cilt. Halep: Dârü'l-Vaî, 1396/1976.

İbn Hibbân, Ebû Hâtim Muhammed b. Hibbân et-Temîmî el-Büstî. *es-Sikât*. 9 Cilt. Haydarâbâd Dekken: Dâiretü'l-Ma'ârif el-Osmaniyye, 1393/1973.

İbn Huzeyme, Ebû Bekir Muhammed b. İshâk es-Sülemî en-Nîsâbûrî. *Sahîh İbn Huzeyme*. thk. Muhammed Mustafa el-A'zamî. 4 Cilt. Beyrut: el-Mektebü'l-İslâmî, t.y.

İbn Mâce, Ebû Abdullah Muhammed b. Yezîd el-Kazvînî. *Sünen İbn Mâce*. thk. Şuayb el-Arnaût ve diğerleri. 5 Cilt. Beyrut: Dârü'r-Risâleti'l-Âlemiyye, 1430/2009.

İbn Manzûr, Muhammed b. Mukarrem. *Lisânü'l-Arab*. 15 Cilt. Beyrut: Dâr Sâdır, 3. Baskı, 1415/1994.

İbn Maîn, Ebû Zekeriya Yahyâ b. Meîn b. Avn b. Ziyâd b. Bişţâm b. Abdurrahmân el-Merî. *Târîhu İbn Meîn, Rivâyetü İbn Muhrez*. thk. Muhammed el-Kassar. 2 Cilt. Dımaşk: Mecmau'l-Lugati'l-Arabiyye, 1405/1985.

İbnü'l-Kattân, Ali b. Muhammed b. Abdülmelik el-Fâsî. *Beyânü'l-Vehm ve'l-Îhâm fî Kitâbi'l-Ahkâm*. thk. Hüseyin Âit Saîd. 6 Cilt. Riyad: Dârü't-Tıybe, 1418/1997.

İbnü'l-Medînî, Ali b. Abdullah b. Ca'fer es-Sa'dî. *Suâlât Muhammed b. Osman b. Ebî Şeybe li-Ali b. el-Medînî*. thk. Muvaffak Abdülkadir. Riyad: Mektebetü'l-Ma'ârif, 1403/1983.

İbnü'l-Mübârek, Abdullah b. el-Mübârek el-Mervezî. *ez-Zühd ve'r-Rekâik*. thk. Habîbürrahman el-A'zamî. Hindistan: Mecmau İhyâi'l-Meârif, t.y.

İbnü'l-Mülakkın, Sirâcüddîn Ömer b. Ali b. Ahmed eş-Şâfiî el-Mısrî. *el-Bedrü'l-Münîr fî Tahrîci'l-Ahâdîsi'l-Eseriyyeti'l-Vâki'ati fi'ş-Şerhi'l-Kebîr*. thk. Mustafa Ebû'l-Gıyt ve diğerleri. 9 Cilt. Riyad: Dârü'l-Hicre, 1425/2004.

İbnü'l-Esîr, el-Mübârek b. Muhammed eş-Şeybânî el-Cezerî. *en-Nihâye fî Garîbi'l-Hadîs ve'l-Eser*. thk. Tâhir ez-Zâvî - Mahmûd et-Tanâhî. 5 Cilt. Beyrut: el-Mektebetü'l-İlmiyye, 1399/1979.

Moğulṭây, Alâuddîn b. Ḳılıç. *el-İ'lâm bi-Sünnetihi 'Aleyhi's-Salâtü ve's-Selâm Şerhu Süneni İbn Mâce*. thk. Ahmed Ebû'l-Aynîn. 5 Cilt. Dakahliyye: Dârü İbn Abbâs, 2. Baskı, 1427/2007.

Moğulṭây, Alâuddîn b. Ḳılıç. *İkmâlü Tehzîbi'l-Kemâl fî Esmâi'r-Ricâl*. thk. Muhammed Osman. 6 Cilt. Beyrut: Dârü'l-Kütübü'l-İlmiyye, 1432/2011.

Müslim, Ebû'l-Hüseyn Müslim b. el-Haccâc el-Kuşeyrî en-Nîsâbûrî. *Sahîh-i Müslim*. thk. Muhammed Fuâd Abdülbâkî. 5 Cilt. Kahire: Matbaatü Îsâ el-Bâbî el-Halebî ve Şürekâhu, 1374/1955.

Tahhan, Mahmûd Ahmed ve diğerleri. "Mu'cemu'l-Mustalahâti'l-Hadîsiyye". *el-Şerîa ve Dirâsât İslâmiyye Mecmuası* 13/36 (1 Ocak, 1998). https://doi.org/10.34120/jsis.v13i36.1267.